صرخة إلى الحكومة... بل إلى الله!!!

بقلم سيمون حبيب صفير

لمّا كانت الحرب اللبنانيّة قد انتهت العام ١٩٩٠، وأعقبتها مشاريع إعادة إعمار ما تهدّم وإعادة تأهيل البنى التحتيّة لا سيّما على مستوى شبكات الكهرباء والمياه والهاتف والصّرف الصّحّي..، ما كبّد الدولة اللبنانيّة مليارات الدولارات، وذلك من الخزينة العامّة أي من مال الشعب الذي يدفع الضرائب - باستثناء بعض المخالفين في بعض المناطق - وبالتالي يحقّ له الاستفادة من خدمات الدولة على أكمل وجه طيلة أيام السنة و٢٤ ساعة على ٢٤ وبأحسن نوعيّة،

ولمّا كانت الجيوش الغربية قد انسحبت من لبنان وبالتالي زال ضغط الإحتلال عن القرار السياسي اللبناني الذي كان مرتهناً،

ولمّا كانت الدولة تقتطع سنويًا من ميزانيتها مبالغ ضخمة للإنفاق على هذين القطاعين الحيويّين لا سيّما من أجل دفع أجور الموظفين ومن أجل التشغيل والصيانة (المنقوصة!)،

ولمّا كانت كميّات الفيول المستوردة تغذي معامل توليد الطاقة الكهربائيّة في المعامل التابعة للدولة وتغذي كافة المولدات الخاصة التي تغطي بعضًا من عجز هذه المعامل التي لا تؤمن الطاقة للمشتركين على مدار السّاعة طيلة أيام الأسبوع، ما يكبّد المواطن اللبنانيّ ذي المدخول المحدود أعباء مالية مرهقة لا سيما في ظلّ الوضع المعيشيّ المزري وفي ظلّ تفاقم المديونيّة العامّة التي تستنزف إنتاجيّة الشعب اللبنانيّ ما يساهم في إنزال أفدح الأضرار بالاقتصاد الوطني بحيث تؤكد الدّراسات الرّسميّة أن ٦٣٪ من شعبنا لا يكاد يؤمن حاجياته اليوميّة الأساسيّة،

ولمّا كان التقنين يؤثر سلبًا على القطاع الصناعي بحيث ترتفع كلفة الإنتاج ما يؤثر على الحركة الإقتصاديّة وعلى القدرة الشرائيّة لدى الطبقات الفقيرة من الشعب، ويقف عائقًا أمام المنافسة التجاريّة المشروعة،

ولمّا كانت الحكومات المتعاقبة لا تبادر إلى وضع الحلول النهائيّة لمشكلة الطاقة لا سيّما من خلال وزارة الطاقة والمياه والمؤسّسات ذات الصلة، والدليل القاطع ما نعانيه جرّاء عدم إيجاد الحلول،

ولمّا كانت جهات ومنظمات دوليّة موثوق بها تصنّف سنويًا دولاً من بينها لبنان في أدنى المراتب على مستوى تطبيق شرعة حقوق الإنسان وبالتالي تضعه بين البلدان الأكثر فسادًا في العالم، وذلك عبر تقارير رسميّة مبنيّة على أبحاث ودراسات علميّة،

ولمّا كان بإمكان الحكومة اللبنانيّة تنفيذ استراتيجيّة مائيّة وكهربائية تمتدّ على سنوات (بما أنّ المياه متوفّرة بغزارة عندنا وهي النفط الأبيض أي ثروتنا الوطنيّة، بالإضافة إلى الثروات النفطيّة المزمع استخراجها في المستقبل القريب!) لا سيّما عبر إقامة السّدود والبرك الإصطناعيّة لاستخدامها للرّيّ والشرب وتوليد الطاقة الكهربائيّة،ولمّا كان بإمكان الحكومة إنشاء معامل إعادة تدوير النفايات في مختلف المحافظات، بدلاً من دفع مبالغ كبيرة سنويًا لشركة خاصّة تقوم بتكديسها على مساحات من الارض فتلوثها كما تلوث الجوّ والبحر وتسيء إلى الصّحة العامّة وتضرّ بالسياحة وبسمعة لبنان عالميًا، ومن شأن هذا التدبير أن يؤمّن مداخيل إضافيّة للدولة ويساهم بالتالي في حماية البيئة والحفاظ عليها والاستفادة ماليًا من المواد الأوليّة من زجاج ومعادن وكرتون وبلاستيك ومواد عضويّة يتمّ تحويلها إلى "كومبوست" لتخصيب الأرض وأخرى للتدفئة...،

ولمّا كان بإمكان الحكومة وقف الهدر والاعتداء على المال العام كما يشاع وكما تظهره وسائل الإعلام في تقاريرها وفي تصاريح بعض المسؤولين السّياسيّين عن استشراء الفساد في مؤسّسات الدولة وإداراتها الرّسميّة...،

ولمّا كان المواطنون يتكبّدُون أعباء ماليّة هم في غنى عنها في حال تأمين هاتين الطاقتين من دون انقطاع ولا تقنين، وذلك بسبب تثبيت خزانات تغذى من الشبكة الرسمية، مزوّدة بمحرّكات كهربائية وظيفتها ضخّ المياه إلى خزانات أخرى موصولة بها بأنابيب، وهي موضوعة إلى جانب "زملائها" على أسطح الأبنية، وهذه العمليّة التي تتيح استهلاك المياه والكهرباء هي مكلفة بسبب عملية التشغيل والصيانة ما يؤثر سلبًا على نوعيّة الحياة...

ولمّا كان يتحتّم على شركة مياه جبل لبنان وبيروت تحديث شبكة المياه في المناطق الكسروانية كلها بحيث أن التقنين لم يعد يطاق في لبنان!!!

ولمّا كان من الضروريّ والملحّ تنفيذ عمليّة التحديث من قبل الشركة تمامًا كما فعلت في مناطق أخرى في كسروان تحديدًا، كما يتحتّم عليها، على سبيل المثال، استخدام خزان التغذية الموجود في البوار والذي لم يستخدم منذ بنائه، و/ أو إنشاء خزان أكبر حجمًا يتماشى مع ازدياد عدد السّكان بفعل ازدهار الحركة العمرانيّة، يؤمّن بالتالي المياه أكان من سد شبروح (الذي يغذي كسروان وقسم من المتن) أم من نبع أفقا، لجميع المشتركين على حدّ سواء، على أن يتمّ تجهيز الشبكات كافة بمحطات التكرير بالطرق التقنيّة الحديثة (وهكذا بالنسبة إلى شبكات الصّرف الصّحّي)، على أن يتمّ صيانتها دوريًا، ذلك لأنّ المياه تصل ملوثة إلى المشتركين، أكان من مصادرها أو بسبب تسرّب ملوثات إلى بعض الشبكات المهترئة!!!،

ولمّا كان الفساد المستشري يُترْجَم بسوء الاداء الوظيفيّ لبعض موظّفي هذين القطاعين بحيث تكثر عمليّات الرّشوة التي تدين الراشي والمرتشي، وهذا ما تعاقب عليه القوانين المرعيّة الإجراء في حال ثبوت ارتكابات ومخالفات (وما أكثرها وما أبشع السّكوت عنها!)،

لـذلـك: نطلب من الحكومة، (حكومتنا وليس حكومة أوستراليا!!)، كمواطنين نتمتع بحقوقنا وواجباتنا كاملة، تسوية هذا الوضع الشاذ والمزمن وغير المقبول وغير المبرر، والمبادرة إلى أخذ كلّ التدابير اللازمة لتأمين الماء والكهرباء ٢٤ ساعة على ٢٤ طيلة أيّام السنة، لكلّ المشتركين، فيستغنون عن كلّ التجهيزات الإضافيّة من خزانات مياه وموتورات ذات صلة مشار إليها آنفًا، وعن شراء المياه من الصّهاريج، وعبوات مياه الشرب التي يشترونها للاستهلاك اليومي، ويُشاع أنّ بعضها ملوّث، وبعض الشركات التي تبيعها غير مرخّصة وغير مراقبة رسميًا، ومن اشتراك في الموتورات الخاصّة، ومن الـ UPS والـ APS... وبالتالي من الصيانة ذات الصّلة... وفي هذه الأثناء، وبانتظار إنجاز العمليّة كاملةً، نطلب من الحكومة استملاك كافة الموتورات الخاصّة وتشغيلها عبر موظفي الدولة في أوقات «استراحة» المعامل الرّسميّة، وبيع هذه المادّة بسعر مقبول مقارنة مع السّعر الفاحش الذي يتقاضاه أصحاب هذه الموتورات الخاصّة (أو على الأقلّ فرض تسعيرة منطقيّة يلتزمونها ومعاقبة المخالفين)! أمّا استمرار وجود الموتورات الخاصّة التي يلوّث دخانها البيئة ويضرّ بالصّحة العامّة، إنّما هو استمرار لحرمان خزينة الدّولة من إيرادات هذا القطاع المربح...أمّا في حال الاستمرار في العجز عن وضع الحلول الناجعة، نطلبُ تخصيص هذين القطاعين (المربحين للدولة في حال أحسنت استثمارهما بعد توقيفها الهدر وقيامها بالإصلاح...)، لا سيّما باعتماد سياسة الـ BOT المعتمدة في أكثر من دولة متطوّرة. إنها صرخة نطلقها بأعلى صوت رافعين الشكوى إلى الله، والشكوى إلى غير الله مذلّة، علّه يستجيب طلبنا فينير عقول أهل الحكم عندنا فيستجيبون لمطالبنا... ولا بدّ من إحقاق حقوقنا ولو بعد طول انتظار!

الكلية الشرقية احتفلت بعيد البشارة

احتفلت الكلية الشرقية في زحلة بعيد شفيعتها سيدة البشارة بقداس الهي ترأسه راعي ابرشية الفرزل وزحلة والبقاع للروم الملكيين الكاثوليك المطران عصام يوحنا درويش، وعاونه رئيس الكليّة الأب سابا سعد والأب جاورجيوس شبوع، بحضور السيد ايلي سروجي ممثلاً وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال سليم جريصاتي، مدير عام وزارة الزراعة المهندس لويس لحود ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة ادمون جريصاتي، وجمهور كبير من المؤمنين.